دور المرجعية في الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة

م.د.حيدر فاضل عباس العادلي
جامعة الكوفة / مركز دراسات الكوفة / قسم الدراسات المستقبلية والتنموية

الملخص/
لعبت المرجعية الدينية الشيعية في العراق دورا فاعلاً وحيوياً على مدى تأريخها الطويل في تعزيز قيم التسامح ونبذ التطرف والدعوة الى الوحدة ومواجهة التحديات الخارجية ، وازداد هذا الدور بصورة واضحة بعد العام ٢٠٠٣ نتيجة التحديات الكبيرة التي مرت بالعراق، بالرغم من سياستها الواضحة بعدم التدخل في الأمور السياسية الا في حالات الضرورة لكن الدور الكبير الذي لعبته في المحافظة على الوحدة الوطنية والدعوة الى نبذ التطرف والنعرات الطائفية جعل من دورها حاجة ضرورية في العراق لمواجهة اي أنحراف أو تشتت أو تهديد يمس المجتمع والد ولة، لذلك كان دورها في عملية الأصلاح بارزاً سواء على المستوى السياسي والدعوة الى إصلاح العملية السياسية و الأجتماعية في تعزيز قيم التسامح ونبذ التطرف وقبول الآخر، ودعوتها الى المحافظة على املاك العامة للدولة العامة والخاصة لافراد الشعب من خلال الخطب الدينية والتبليغ الخاص بدوائر التبليغ الاسلامي التابع الى مكتب المرجعية العليا في النجف الاشرف والمحافظات العراقية بمختلف وزارات الدولة العراقية خطوة لاستقرار وضعية الدولة واستباب الامن فيها والدعوة الى تفعيل دور القوات الامنية واسنادها والتعاون معها من قبل طبقات الشعب العراقي خطوة للمحافظة على املاك العامة للدولة للشروع بالأصلاح والمحافظة على بناء الدولة العراقية .

المقدمة :
تعد المرجعية الدينية الشيعية من المؤسسات الدينية المهمة والمؤثرة ليست في العراق فحسب بل في العالم الاسلامي أجمع لكونها صمام الامان المحافظ على وحدة الاسلام والانسانية بصورة عامة ، وبالرغم من ان سياستها تنبع بعدم التدخل بالجوانب السياسية، لكن الأزمات التي واجهت البلد فرضت عليها التدخل لكن مع ذلك يكون تدخلها محدوداً، ويبرز نشاطها بصورة كبيرة في الأصلاح الأجتماعي والديني

والتربوي، لكن التحولات التي مر بها العراق على مدى تأريخة وحجم التحديات جعل من الضروري للمرجعية دور بارز أبتدأت من محاربة القوات البريطانية التي أحتلت العراق العام ١٩٢٠ حتى احتلال القوات الأمريكية العام ٢٠٠٣ فأصبح دورها محوري ومؤثر في تعزيز الوحدة الوطنية وبالمطالبة بوحدة العراق والمطالبة بالقيام بعملية أصلاح شاملة للمشكلات التي يعانيها العراقيون نتيجة فشل النخب السياسية في أدارة الدولة .

أشكالية الدراسة : يدور محور البحث حول الاجابة على عدد من التساؤلات المطروحه ومفادها :

١-هل أستطاعت المرجعية الدينية ان تساهم بشكل كبير في عملية الأصلاح في العراق سواء على المستوى السياسي أأم الأجتماعي أم القيمي ؟

٢-هل نجحت المرجعية في مواجهة التحديات المجتمعية والتي تمس السلم الأهلي في العراق ؟

٣ - هل اثرت المرجعية الدينية على القوى السياسية العراقية من أجل المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة للمواطنين في عموم المجتمع ؟

فرضية الدراسة:

ان المرجعية الدينية لها دور رئيس في عملية المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة التي تخدم البنى التحتية للدولة على الصعيد المحلي والأجتماعي والفكري في العراق ، وانعكس ذلك على الدور المؤثر في الدعوة الى عملية الوعي لقيمة هذه الممتلكات العامة في العراق ، بعد عام ٢٠٠٣ ، وعلى الرغم من أن منهجها من تأسيسها قائم على عدم التدخل في الامورالسياسية وهو جزء من جدلية الدين والدولة في العراق .

خطة الدراسة :

قسم البحث الى مبحثين يتناول المبحث الأول : مفهوم المرجعية الدينية في فكر المؤسسة الدينية الشيعية، من خلال عرض لمحة تاريخية عن دورها في الثورات والازمات التي مر بها العراق في مختلف عصور الاحتلال التي فرضت قوتها بالعراق وابراز الشخصيات التاريخية التي كانت تقود مرجعية الحوزة العلمية في النجف كمركز لقيادتها ونشر دور

وكلائها في المحافظات العراقية وجعلهم قادة للثورات التي واجهت الاحتلال التركي والبريطاني والامريكي وعصر الطاغية صدام المقبور , مما حققته من نتائج على أرض الواقع .

أما المبحث الثاني :

تناول دور المرجعية الدينية في عملية الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة في العراق بعد ٢٠٠٣, من خلال نشر وكلائها في المحافظات العراقية لتوجيه الجماهير الشعبية عن الحفاظ على الممتلكالت العامة والخاصة من خلال نشر الاحاديث النبوية الشريفة والايات القرانية الكريمة مستغلة خطب صلاة الجمعة وصلاة الجماعة في المساجد العامة المركزية والموجود في الاحياء السكنية مما جعل وسيلة اعلام سريعة وناجحة ووسائل الاعلام الصحف والمجلات والتلفزيون للحكومة العراقية , ثم عرضت الخطوات اللازمة للاصلاح لتشكيل الحكومة التي توجه الدعوة الى حفظ النظام والاستقرار ودعم الاجهزة الامنية لغرض الحفاظ على الممتلكات الخاصة والعامة .

المبحث الاول : مفهوم المرجعية في فكر المؤسسة الدينية الشيعية

تمهيد /

يعد دور المرجعية في المؤسسة الدينية دور القائد في مؤسسته وهو الموجه لهم عند حاجة المؤسسة وافراد المجتمع بالرجوع اليه لكونه يعد صمام الامان ومرجع لمصادر الاحكام الفقهية والشرعية الذي يتعاملون بها في حياتهم الاجتماعية والدينية فهو بمثابة الاب الروحي لهم وزعيمهم في الحياة الدنيوية , والذي يرسم بنوره الطريق الى الاخرة بحسب ما يرضي قوانين الخالق جل وعلا, [1] وكذلك اعتمدت المرجعية بمبدأ عدم التدخل في الامور السياسية ورغم هذا المنهج عمدت المرجعية الىى متابعة الامور السياسية على مر تاريخها طويل بما يخدم امور المجتمعات المسلمة ، لكن مع ذلك نجدها كان لها دور مؤثرفي اللحظات الحاسمة والأزمات التي مر بها العراق، من أجل إيجاد حلول لتلك الازمات أو تحشيد الجهود لخروج البلاد منها، ومن ابرز القضايا التي تدخلت فيها المرجعية بشكل مباشر خلال تأريخها الحركة الدستورية أو المشروطة بعام ٢٠٠٣ وسبقها

ثورة العشرين ١٩٢٠وأصدار المرجع (محمد تقي الشيرازي) أنذاك فتوى الجهاد ضد الاحتلال البريطاني ودورها في ثورة العشائر في الوسط والجنوب في عام ١٩١٨ .[٢]

ويشمل دورالمرجع محمد حسين كاشف الغطاء في التدخل لايجاد الحلول لهذه الأزمة وتحقيق السلم المجتمعي ، كذلك فتوى الجهاد ضد الأحتلال الأنكليزي للعراق الذي أصدرها المرجع أبو الحسن الأصفهاني(خلال ثورة مايس١٩٤١) .[٣]

أما قضية الأصلاح فتعد من القضايا الملحة في مجتمعاتنا المعاصرة وخاصة نتيجة تنامي المشكلات والنتائج السلبية والتي لها آثار خطيرة، لذلك بدأت الدعوات من قبل مختلف الجهات سواء النخب الفكرية أو السياسية أو الدينية الى ضرورة تطبيق الأصلاح سواء كانت في القيم الفكرية أم الأصلاح الديني وتجديد قيم الخطاب الديني أو في مؤسسات الدولة ككل، لكن هذه الدعوات تواجه تحديات في مقدمته الجدية في [٤] هذه الدعوات والتصلب تجاه اية عملية أصلاحية بل محاربتها مما يؤدي الى تغليب التشدد والتطرف وهذا يؤدي الى تنامى حجم الفساد وهذا يؤدي بالنتيجة الى حالة خطيرة تهدد أستقرار المجتمعات ووحدتها الوطنية وأصبحت المسؤولية التأريخية على المرجعيات الدينية والفكرية قيادة وتطبيق هذه الرؤية. [٥] وأكدت الرؤية الأسلامية التي ترى بأنه لايوجد أساس فكري للألتزام والأعداد بالحدود الوطنية التي تحدد المسلمين في رقعه جغرافية محددة ، وهذا ما أكد علية عدد كبير من الفقهاء إذ يرى (محمد حسين فضل الله) أن للأنسان الحرية في التحرك والأقامة في أي مكان من دون حدود معينة ,[٦] مستندين الى عدة ايات في القران الكريم كقوله تعالى (يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ) [٧] , وقولة تعالى (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفسهم قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) ,[٨] .

لكن ذلك لايمنع أذا كانت هناك مصلحة أسلامية عليا وظروف مؤقتة ان يلتزموا بوطن محدود له حدود معينه يلتزم فيه الأفراد بقيم الدفاع عنه وبنائه ورعاية أوضاعه بما يحقق المصلحة العامة [٩] .

كل ذلك يجعل على المرجعيات الدينية إيجاد معالجات وحلول للتغيرات والتطورات التي تمر بها المجتمعات ومواكبة تلك التحولات من خلال عملية أصلاح الفكر الديني وتجديدة لكي يتناسب مع حجم التحولات التي تمر فيها المجتمعات وهذا جزء من الدعوات التي قادها عدد كبير من المفكرين أمثال محمد عبدة وعبد الرحمن الكواكبي وعلي شريعتي ومحمد باقر الصدر ومحمد مهدي شمس الدين ومحمد عمارة ولايقتصر هذا الاصلاح على القيم الدينية فحسب بل لابد أن يمتد ذلك الى أصلاح مختلف المجالات السياسية، الاجتماعية، والثقافية، الأقتصادية، ويتم ذلك من خلال قراءة جديدة للنص وفهمه فهماً معاصراً في ضوء التحديات التي تعانيها المجتمعات، ولكي تطبق تلك المرجعيات قراءة من ان الأسلام يصلح لكل زمان ومكان ولعل قضايا البيئة والتنظيم المجتمعي وبعض الأحكام التي تبرز نتيجة التطور التكنلوجي. يقوم الفكر الشيعي الأمامي على أساس مرجعي أي يكون دور الفقهاء مراجعة في أمورالدين وقيادة تمتد الى أمور الدنيا، ولكن ينقسم هذا الفكر في ادارة هذه الامور الى نوعين [١٠]:

١ - الولاية العامة : والتي تم تطبيقها في ايران منذ العام ١٩٧٩ وقد وضع الخطوط العامة لها المرجع السيد (روح الله الخميني) في كتابة الحكومة الأسلامية والتي يكون للفقية السلطة المطلقة في مختلف القضايا العامة والخاصة في ظل غيبة الأمام المهدي .

٢ - الولاية الخاصة: وإلتزمت بها مرجعية النجف على مدى تأريخها ومن خلال علمائها ورؤيتهم الفقيه العادلة كامثال (الكليني، الطوسي، المفيد، مرتضى، الأنصاري، النائيني) الى يومنا هذا، والتي تمثل الأمور الحسبية❖، كذلك الدور الفقهي والعلمي والمالي والأرشادي والتي تستند على مايفرضه الدين على العلماء من مسؤوليات لحماية القضايا الهامة والثوابت الأساسية وتبيان الأحكام ورعاية الشؤون العامة [١١] .

اما القضايا السياسية فتبتعد عن الخوض فيها، الا في حالات الضرورة كدورها في دعم ثورة العشرين بعد أن دعم المرجع (محمد تقي الحائري الشيرازي) وأعطى فتوى الجهاد ضد البريطانيين، كذلك فتوى المرجع(محسن الحكيم) في ستينيات القرن الماضي تجاه قضية تحريم حرب الاكراد ومواقف أخرى كان للمرجعية دور فيها. [١٢] .

هذه التطورات أدت الى بروز عدد من الجمعيات ذات الصبغة الدينية ويقودها رجال دين ومعتنقي الوعي والتجديد السياسي من أجل وضع معالجات المشكلات التي كانت [١٣] , قائمة ولعل (جمعية النهضة الاسلامية) من أبرز تلك الجمعيات وتأسست عام ١٩١٨ومن رجال الدين في النجف الاشرف وكان لها دورا بارزا في ثورة النجف عام ١٩١٩ومن ابرز مؤسسيها الشيخ محمد جواد الجزائري والسيد محمد علي بحر العلوم والشيخ محمد علي الدمشقي وعباس الخليلي وكانت من أهم اهدافها المطالبة بالاستقلال، وكان لها دورا مؤثرا على العشائر في النجف وتتأجيج المشاعر تجاه القوات البريطانية لكن هذه الثورة لم يكتب لها النجاح لأقتصارها على النجف وحدها لكنها مهدت الى ثورة العشرين.كذلك الحال في كربلاء إذ أسس (الميرزا محمد رضا نجل المرجع الشيرازي) جمعية سرية تحت أسم(الجمعية الأسلامية) إذ إنتمى اليها زعماء مدينة كربلاء وساداتها ومنهم (هبة الدين الشهرستاني وحسين القزويني وعبد الوهاب الوهاب و عبد الكريم عواد [١٤] , فقد ساهمت المرجعية الشيعية في العراق بظهور أتجاه فكري تجديدي تمثل في الأصلاح الفكري في مناهج الحوزات العلمية في النجف ، وطرح قضايا معاصرة جديده على طاولة البحث شكل و ظاهرة تأريخية حول تجديد الفكر ولعل وجود الأصلاحي (جمال الدين الأفغاني) كزعيم للحركة الأصلاحية في كل من كربلاء والنجف اواخر القرن التاسع عشر قد أثرت على الجو الفكري العام بطرح قضايا التجديد على طاولة البحث [١٥] , [١٦] .

فضلا عن بروز العديد من رجال الدين الذين تناولوا قضايا فكرية تجديدية مثل (رضا الطهراني وجواد البلاغي والمرجع حسن الشيرازي) , ونجد ان دور المرجعية العليا على مختلف العصورهو الاهتمام بتنظيم حياة افراد الشعب العراقي ومعالجة الازمات السياسية والاقتصادية لاستباب الامن وانهاء الفوضى خطوة منها لتحقيق الحفاظ على ممتلكات الدولة العامة والخاصة وارواح المواطنين الساكنين في البلد الواحد من خلال ما تنشره على شبكة الانترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي التابعة الى مكتب المرجعية العليا متمثلة بالاستفتاءات الشرعية والاسئلة والاحكام الفقهية التي يوجهها عامة الناس

لاستغلال املاك العامة والخاصة التي تقع تحت سيطرة موظفي الدولة ونشاهد دور المرجع بعدم جواز الاستخدام او الاستملاك لاي شيء يعود لدوائر الدولة الا بموافقة صاحب الاذن الرسمي او المتولي الذي يملك صلاحية الاستخدام من خلال ما تم نشره من قبل مكتب سماحته في شرح وتوضيح كيفية الاستخدام في الحفاظ على ممتلكات الدولة.

(١٧) والتركيز على توحيد ورص صفوف الشعب العراقي بمختلف مذاهبه الدينية والاخوة بين مذاهب الدين الاسلامي الحنيف والاديان الاخرى خطوة من سماحته لاستقرار الوضع الامني والحفاظ على ارواح المواطنين باعتبارهم جزء مهم من الممتلكات العامة من خلال نشره للفتاوى الموجه الى عناصر الامنية في الدولة ونبذ اشكال الفتنة الطائفية بكل مفاصلها

(١٨) .

المبحث الثاني: دور المرجعية الدينية في عملية الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة في العراق بعد ٢٠٠٣ .

تعد جدلية العلاقة بين الدين والدولة من القضايا المهمة التي تمس الوضع في العراق والمرجعية الدينية الشيعية على وجه الخصوص، فالرمزية الدينية الكبيرة التي تحضى بها لدى المجتمع العراقي لم يجعلها تتبنى رؤية دينية حول أية قضية تبدي رأيها فيها بل وأثبتت قدرتها على الموازنه بين جميع التيارات وفي مختلف التحولات التي مر بها البلد، فبرز الدور المؤثر للمرجعية الدينية بعد العام ٢٠٠٣ في كثير من القضايا الوطنية وفي مقدمتها المطالبة بكتابة الدستور من قبل جميع الأطراف العراقية وليس اشخاص يعينهم الحاكم المدني بول بريمر، والتأكيد على ضرورة عرضه على الأستفتاء الشعبي للحصول على القبول العام والدعوة الى انتخابات عامة ينتخب فيه المواطنين من يمثلهم بتنوعاتهم لانتخاب حكومة وطنية تمثل الجميع، ولا يقع على عاتقها الاليات المشوهة والتوظيف السياسي للهوية الطائفية والقومية التي أتبعتها القوى السياسية للوصول الى السلطة والتي اثرت على التماسك المجتمعي والوحدة الوطنية والتي دعت الى اليه

المرجعية هدفت المرجعية الدينية من جميع هذه الخطوات بالحفاظ على السلم الاهلي للشعب العراقي الذي يهدف استقرار البلد والحفاظ على الممتلكات العامة العائدة الدولة العراقية والمتمثلة (بجميع ما يعود للدولة من اراضي ومعامل ومنشأت حيوية وانتاجية وخدمية تهدف الى المصلحة العامة وخدمة ابناء الشعب الواحد . [١٩]

كذلك بينت دورها من خلال حث السلطات الامنية والحكومات التشريعية بسن القوانين واللوائح التي تحافظ على ممتلكات العامة للدولة من خلال تاسيس مراكز الشرطة والمحاكم المدنية والجنائية لغرض استباب الامن والقبض على من يخرج عن قبضت القانون ويتسبب بضرر لمصالح الشعب العراقي الكريم المتمثلة بتشريع القوانين والتحقيق مع السراق والقتلة حتى يأخذ القانون مجراها على حياة الشعب التي تهدف الى تحقيق حياة امنه يعيش فيها الجميع بمستوى من الامان والحفاظ على ارواح الناس وهي جزء من المسؤولية الحكومية التي تعد بابا من ابواب الحفاظ على الممتلكات العامة.

(بيان المرجعية السيستاني حول الحفاظ على العامة عام ٢٠١٤) .

(بسمه تعالى : أعلن مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله الوارف) .

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ... نرجو من سماحتكم الاجابة على ما يأتي :

١ ـ قام بعض ضعاف النفوس بالاستحواذ على الممتلكات العامة من المستشفيات و الجامعات و الدوائر الحكومية مستغلين غياب السلطة و الانفلات الأمني ، فما حكم ذلك ؟

ج : لا بد من التحفظ عليها ، و يرجح ان يكون ذلك بجمعها في مكان واحد باشراف لجنة مختارة من اهالي المنطقة لكي يتسنّى تسليمها الى الجهات ذات الصلاحية لاحقاً .

٢ ـ قام بعض من يحسب نفسه على المذهب باقتحام بعض مساجد اخواننا أهل السنة و طرد لامام الجماعة منها ، فما قولكم في هذا ؟

ج : هذا العمل مرفوض تماماً ، و لا بد من رفع التجاوز و توفير الحماية لامام الجماعة و اعادته الى جامعه معزّزاً مكرّماً .

٣ ـ ما موقفكم الحالي من صلاة الجمعة في الوقت الراهن ؟ج : نرجّح اقامتها حيث تكون مظهراً لوحدة كلمة المؤمنين في المدينة و لا توجب الفرقة و الاختلاف ، مع انها على لزوم احراز عدالة الامام و الا فلا يقتدى به .

٤ ـ ما حدود وظيفة رجل الدين في الوقت الحالي ؟ و هل له ان يتدخل في الأمور الإدارية ؟

ج : لا يصّح ان يزجّ رجال الدين في الجوانب الادارية و التنفيذية بل ينبغي ان يقتصر دورهم الي التوجيه و الارشاد و الاشراف على اللجان التي تتشكل لأدارة امور المدينة و توفير الامن و الخدمات العامة للاهالي .

٥ ـ كثرت في هذه الايام البيانات الصادرة باسم (الحوزة الشريفة) فما تقولون في هذا؟

ج : لا يعتمد عليها ، و على كل مكلف ان يأخذ الفتوى و التوجيه في المسائل المستحدثة من مرجعه في التقليد اذا كان المكلف باقياً على تقليده بعض المراجع الماضين (قدس الله اسرارهم) استناداً الى فتوى احد الاحياء فلا بد من الرجوع في المستحدثات ايضاً .

٦ ـ هل يجوز التعامل بالأسلحة و لا سيما شراؤها بحجة الدفاع عن النفس ؟ و هل يجوز حملها لغير الجهات المسؤولة عن حفظ الأمن ؟

ج : الاسلحة المنهوبة من مراكز الجيش و نحوها تبقى ملكاً للدولة و لا يجوز التعامل بها بل لا بد من جمعها و باشراف لجنة من اهالي المنطقة لتسلم الى الجهة ذات الصلاحية لاحقاً و ليس لغير الجهات المسؤولة عن الامن حمل الاسلحة و اطلاق العيارات النارية من دون ضرورة تقتضيه والله العالم .(بيان السيد السيستاني , ٢٠١٤) [٢٠].

إذ عمدت المرجعية الدينية بعد العام ٢٠٠٣ بعملية أصلاح مجتمعي بالدعوة الى عدم التعدي على القانون، نتيجة عدم الاستقرار الوضع الداخلي بعد سقوط النظام السياسي السابق وإنهيار أجهزة الشرطة والجيش، وما نتج عنه من حالات سلبية كأستغلال الاراضي وتوزيعها بدون أية قواعد او قوانين وسرقة مؤسسات الدولة، واكدت بأن جميع هذه الأراضي هي ملك لجميع العراقيين ولايحق لأي فرد أو جهه التصرف فيه سواء سلطة دينية أو سياسة الا من يمثل الدولة. كما أكدت على دور

العراقيين بإدارة مدنهم، وعدم تدخلها او مشاركتها في صنع القرار طبقاً لسياسة المرجعية القائمة على التوجيه فقط ، ورفضها ان يتدخل أي من وكلائها في هذا العمل كونها خارج السياسة التي تتبعها طوال تاريخها بل العمل على اختيار من يحضى بثقة مواطنية وكفوئا للعمل [٢١]

وأكدت على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية والأبتعاد عن الأحتراب الداخلي وحرمة الدم العراقي وخاصة بعد تفجير الأمامين العسكريين ومحاولة افتعال الحرب الأهلية بين العراقيين وضبط النفس والأبتعاد عن الاعمال الأنتقامية التي تؤدي الى مقتل الابرياء وعدم أستقرار المجتمع كذلك العمل على المشتركات التي تعد تسهم في تعزيز التعايش السلمي بين فئاتالمجتمع العراقي القائم على الأحترام للقيم الدينية والأجتماعية بعيداً عن النعرات الدينية أو الطائفية على أختلاف عناوينها ومسمياتها، والأبتعاد عن ألتعصب والعنف الذي يؤدي الى عدم أستقرار المجتمع [٢٢] .

وتاييدها للعملية الديمقراطية لتمثيل مختلف فئات العراقيين من دون أستثناء، كذلك تنامي حجم المشكلات التي يعانيها العراق القى بضلاله على الدور الذي تلعبة المرجعية الدينية الشيعية في عملية أيجاد معالجات تستطيع تحقيق الأستقرار السياسي والأجتماعي فعدم الأستقرار السياسي والصراع بين القوى السياسية العراقية أثر بشكل كبير على الأستقرار المجتمعي بين الفئات الأجتماعية وصل الى الحرب الأهلية نتيجة الصراع على السلطة فضلاًعن أزمة القيادة التي يعانيها العراق سواء على المستوى الشيعي والسني فاغلبها لاتملك رؤية أستراتيجية لأدارة العمل السياسي ومتورطة بعملية فساد مالي وأداري مما جعلها غير مؤهلة لبناء الدولة، فعلى سبيل المثال تعاني القوى السياسية الشيعية من خلل بنيوي كبير يتمثل بعدم أمتلاكم رؤية مؤسساتية قادرة على النهوض خاصة كونهم تسلموا القيادة في العراق بعد ٢٠٠٣ نتيجة التمثيل الديمغرافي الذي يمثلونه لكنهم في نفس الوقت فشلو فشلاً ذريعاً في أدارة الدولة نتيجة الصراع الداخلي الشيعي الشيعي أجتماعياً وحزبياً وتنامي الفساد في داخل تلك القوى الى حد كبير أعطو رؤية سلبية حول فشلهم ومسؤليتهم التأريخية أمام جمهورهم الشيعي الذي يعاني من أزمات

خطيرة في مختلف القطاعات وأمام الفئات الأجتماعية الأخرى بعجزهم عن أدارة الدولة بل وتحول العراق الى مصاف الدول الفاشلة. كما أدت المرجعية الدينية دوراً بارزاً في تغيير نظام الأنتخاب من القائمة المغلقة نتيجة الأنتقادات التي وجهت لها بصعود أشخاص لايمثلون الشعب، ولم يتم أنتخابهم من قبل العراقيين الى القائمة المفتوحة والي طبقت في العام ٢٠١٠ والتي بينت عدم صعود اغلب الأشخاص الذين تم أنتخابهم في أنتخابات ٢٠٠٥ . (٢٣)

وبينت اهمية مشاركة جميع العراقيين الرجال والنساء في الأنتخابات لتطوير عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال أختيار الأشخاص الذين يتسمون بالكفائة والأمانة القادرين على الادارة الجيدة لهذه السلطتين، والعمل على تطبيق أسس قيم العدالة والمساواة بين الجميع والأفراد، لان العزوف يؤدي الى وصول أفراد يحققون مآرب غير مشروعة. (٢٤)

كل هذا الفشل في تحقيق التماسك الوطني وعدم القدرة على إيجاد أهداف وقناعات مشتركة بين الفئات الاجتماعية التي تمثل المجتمع العراقي، أدى الى دخولة في صراع طائفي أدى الى مقتل وتهجير الالاف من العراقيين أحدث ذلك انقسامات عميقة داخل المجتمع والذي يحتاج بدورة الى معالجات شاملة لاصلاح هذا الأنقسام بدأً من التنشئة الأجتماعية للجيل الجديد بعيد عن الانتمائات والولائات الفرعية ودعم الطبقة الوسطىوايجاد حلول للبطالة التي يعانيها الشباب والقضاء على الفقر والامية كل هذه الازمات

كما بينت خطبة النصر الحاجة الى عدة خطوات لتحقيق الأصلاح وأهمها:

١-التاكيد على الوحدة الوطنية من خلال مشاركة جميع العراقيين من دون أستثناء ومن مختلف المحافظات العراقية ومن مختلف الفئات الأجتماعية، بمحاربة التنظيم المتشدد وهي دالة واضحة على الوطنية التي يملها العراقيون وان الأحتقان المذهبي والقومي الذي برز بعد ٢٠٠٣ ماهو الا ازمة تم توظيفها سياسياً لتمزيق الوطن (٢٥) .

أهم ما اشار اليه المرجعية العليا الدينية للنهوض بالواقع العراقي :

١- الاصلاح الأجتماعي من خلال التاكيد على التعايش السلمي بين العراقيين على مختلف تنوعاتهم القومية والدينية والمذهبية، ويعد الركيزة الأساسية لتحقيق الأستقرار في البلد، فضلاً عن وضع معالجات شاملة للأهتمام بعوائل الشهداء والجرحى وجميع من تعرض لأضطهاد التنظيم المتشدد .

٢ - الأصلاح الديني ومحاربة الفكر المتطرف والذي لايقبل الآخر، المختلف منه فكرياً وعقائدياً وتجفيف مصادره الدينية، وما أنتجه هذا الفكر جرائم كبيرة تجاه المدنيين من قتل وسبي للنساء والأطفال، وتم ذلك من خلال أصلاح الفكر الديني .

٣- الاصلاح الأقتصادي من خلال تحسين الظروف المعيشية للمناطق المحررة واعادة اعمارها وتمكين النازحين العودة الى مناطقهم وضمان حقوقهم وكرامتهم التي كفلها الدستور، والافادة من الاخطاء السابقة وتجنبها .

٤- اصلاح في المؤسسة العسكرية من خلال التاكيد العقيدة العسكرية الوطنية للجيش والشرطة وتخليصها من الفساد، وإشراك الشباب الذين دافعوا عن الوطن والذين اكتسبوا خبرة عسكرية و يحملون روح وعقيدة وطنية تعزز هذه المؤسسة، مع حصرالسلاح بيد الدولة.

٥- التاكيد على محاربة الفساد بجميع انواعه ومتابعة الفاسدين والتي تعد من الاولويات في المرحلة القادمة مابعد داعش، بل والتاكيد من ان محاربتها لاتقل ضراوة عن محاربة الارهاب.

٦-ولم يقتصر خطاب المرجعية على الجمهور الشيعي ومن المقلدين لها بل شمل خطابها لعراقيين كافة من دون استثناء، وهي دالة على الخطاب الوطني التي تتبناه، والحرص الشديد على المساواة بين العراقيين،فكانت دعوتهم جميع العراقيين للمشاركة في انتخابات ٢٠١٨ الى تغيير الوضع السلبي القائم من خلال إختيار الاصلح، وتاكيد على عدالة القانون الأنتخابي يضمن العدالة وصوت الناخب ولايسمح بالتلاعب بها،والأبتعاد عن الشحن القومي والطائفي في الأنتخابات و تكون الحملات الأنتخابية حولبرامج أقتصادية وخدمية و تعليمية وصحية مع توعية الناخب بضرورة أختيار

المؤهل بعيدعن الأنتمائات الفرعية، كما اكدت على الوقوف بمسافة واحدة من الجميع من دون استثناء واعطت المسؤولية في الاختيار للناخب لأختيار من يتمتع بالكفائة والنزاهة، قادر على القيام بعملية أصلاح شالة ضمن برامج واقعية لحل الأزمات التي يعانيها البلد. (٢٦)

الخاتمة //

على الرغم من حجم التحديات والمشكلات التي يمر بها العراق بعد العام ٢٠٠٣ الا إن المرجعية الدينية أستطاعت ان تلعب دوراً مؤثراً في عدد كبير من القضايا المفصلية التي مرت وتمر بالبلد، فقدرتها على الموائمة مابين الدين والدولة وتاكيدها الصريح على عدم التدخل في الأمور السياسية الا في حالات الضرورة وعدم تأييدها على توجهات القوى السياسية الأسلامية العراقية بتبني قيام الدولة الأسلامية سواء على الأنموذج الأيراني أم أي أنموذج آخر هو دالة واضحه على هذا التوجه، كذلك دورها الواضح بالدعوة الى تحقيق أصلاحات شاملة في العملية السياسية نتيجة المشكلات البنيوية التي تفاقمت في الدولة العراقية ومؤسساتها والتي انعكست على المجتمع العراقي وتدهور الأوضاع السياسية والأجتماعية والأقتصادية مما جعل البلد يعاني من أزمات كبيرة مع عجز القوى السياسية من تحقيق أي اصلاح بل تفاقم حجم الفساد وتغلغله في مؤسسات الدولة ، لذلك أنتقدت المرجعية بشكل مباشر وأكثر من مرة عجز القوى السياسية وممثليها في الحكومة في اصلاح الأوضاع والتي ادت الى فقدات ثلث مساحة العراق، ولولا تدخل المرجعية بفتوى الجهاد الكفائي لم تستطع الحكومة او القوى السياسية منع هذا التنظيم من التمدد، لذلك نجد ان المرجعية خرجت في اكثر من مرة عن صمتها وأنتقدت تلك السياسات والحاجة الى السرعه بالتغيير والقيام بأصلاحات جذرية، الا ان الصراع بين القوى السياسية حول السلطة لازال مستمرا ويحتاج من المرجعية الدينية ان تتدخل بصورة مباشرة لتشخيص المشكلة والأبتعاد عن العمومية التي تميزت بهاخطب الجمعة للتاويل المستمر لها طبقاً لمصالح تلك القوى وخاصة مع تنامي الأحتقان المجتمعي للطبقة السياسية والتخوف من انهيار الدولة نتيجة هذا الأحتقان .

كل ذلك تهدف من خلاله المرجعية العليا الدينية الى استقامة الدولة وبنائها بغية المحافظة على الممتلكات العامة للدولة وموجوداتها ومؤسساتها الخدمية والانتاجية كذلك اوصت المرجعية ببناء مؤسسة عسكرية تهدف بناء جيش قوي قادر على صيانة حدود البلد من اي مؤثر خارجي طاريء اضافة الى تخرج اجيال من الشباب الذين يمارسون مهاراتهم في مجال اختصاصهم كما دعت المرجعية الحفاظ على سيادة العراق واراضيه كجزء من حفاظها على الممتلكات العامة لشعب العراق كما دعت الى انشاء معامل ومنشات حيوية لتشغيل الايدي العاملة والقضاء على البطالة التي تواجه تحدي للشباب.

الهوامش:

(١) الخيون , الاسلام السياسي ,ص : ٣ ـ ٣٠ .

(٢) القديمي , الاسلاميون سجال الهوية , ٢٠٠٨ : ص ٣١٢ .

(٣) القديمي , الاسلاميون سجال الهوية , ٢٠٠٨ : ص ٣١٢ .

(٤) مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية / جامعة بغداد .

(٥) الخيون , الاسلام السياسي بالعراق , ٢٠٠٨ , ص ٥٦ ـ ٦٩.

(٦) محمد حسين ,هموم وقضايا ,٢٠٠١ :ص٢٨٧-٢٨٨ .

(٧) سورة العنكبوت , الاية ٦٥ .

(٨) سورة النساء , الاية ٩٧ .

(٩) القديمي , الاسلاميون سجال الهوية والنهضة , ٢٠٠٨ , ص ١٤٩ .

(١٠) القديمي , الاسلاميون سجال الهوية , ٢٠٠٨ , ص ٣١٢ .

(١١) ذكر المصدر سابقا , ٣١٥ .

(١٢) شوربا : فهم معاصر في الاجتهاد ,٢٠٠١ , ص ٧ .

(١٣) القديمي نواف ,٢٠٠٨ : ص ١٤٩ .

(١٤) شبكة الانترنيت موقع الشيخ محمد حسين فضل الله .

(١٥) شوربا :نحو فهم معاصر للاجتهاد الحوارات ,٢٠٠٣ , ص :٧ .

(١٦) الرهيمي , تاريخ الحركة الاسلامية , ٢٠٠٩ , ص: ٣٣٢ .

(١٧) القريشي , تجربة الاسلام السياسي , ٢٠٠٤ ص : ٥٣ .

(١٨) شبكة الانترنيت , موقع سماحة المرجع السيستاني دام ظله .

(١٩) عبد الرزاق , الاسلاميون والديمقراطية ,٢٠٠٧ ,ص ١٧٧ .

(٢٠) بيان السيد السيستاني , موقع سماحته , بيانات الصادرة , ٢٠١٤ .

(٢١) شوربا : فهم التاريخ الحديث , ٢٠٠٣ ص: ٩ -١٠

(٢٢) عبد الرزاق , التاريخ السيسي في العراق , ٢٠٠٧ , ص ١٧٨ .

(٢٣) فيبي ما , عراق ما بعد الاحتلال ,٢٠٠٣ , ص : ٢٠٦ _ ٢٠٧ .

(٢٤) فيبي مار , عراق ما بعد , ٢٠٠٣ ,ص : ٢٠٨ _ ٢٠٩ .

(٢٥) خطبة النصر للشيخ عبد المهدي الكربلائي , ٢٦ ربيع ١٤٣٩ , عام ٢٠١٧ .

(٢٦) خطبة النصر للشيخ عبد المهدي الكربلائي , ٢٦ ربيع ١٤٣٩ , عام ٢٠١٧ .

المصادر والمراجع :

١- رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي , العراق , الشيعةبالعراق ، ط ٣، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي ص ٢- ٣٠ ، ص ٣١

٢- نواف القديمي، الأسلاميون سجال الهوية والنهضة، ط ٣، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٨ ، ص٣١٢

٣ - سورة العنكبوت، الآية ٣١

٤ - سورة النساء، الآية ٢٩ .

٥- كذلك ينظر: محمد حسين فضل الله، الحركة الاسلامية هموم وقضايا ، ط ١، دار الملاك - للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٣، ص ٣٨٣.

٦ - زينب ابراهيم شوربا، نحو فهم معاصر للأجتهاد حوارات في الاجتهاد وامكانيات التجديد، ط ٣ , دار الهادي , للطباعه والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٣ ، ص٩.

١- يرى المرجع السيد روح الله الخميني)) يملك هذا الحاكم في أمر الأدارة والرعاية ماكان يملكة الرسول)ص(وأميرالمؤمنين)ع(على مايمتاز بة الرسول والامام من فضائل ومناقب خاصة، لأن فضائلهم لم تكن تخولهم ان يخالفو تعاليم الشرع أو يتحكموا في الناس بعيداً عن امر الله، وقد فوض الله الحكومة الأسلامية الفعلية المفروض تشكيلها في زمن الغيبة نفس مافوضة الى النبي)ص(وامير المؤمنين)ع(من أمر الحكم والقضاء والفصل في المنازعات وتعيين الولاة والعمال وجباية الخراج وتعمير البلاد غاية الأمر أن تعيين شخص الحاكم الآن مرهون بمن جمع في نفسة العلم و العدل .

٢- ينظر: روح الله الخميني، الحكومة الأسلامية، ط ١، د.م. د.ت، ص ١٢ .
٩- علي القريشي ، من الهجرة الى الدولة في تجربة الأسلام السياسي في العراق وأحتمالات المستقبل، ط ٣، مركزالعراق للدراسات، بغداد، ص,٢٨ عام ٢٠٠٤، ط ٣ , العراق .
١٠- عبد الحليم الرهيمي ، تأريخ الحركة الأسلامية في العراق الجذور الفكرية والواقع التاريخي ٢٠٠٩ , الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٣٢
١١ - عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى، ط ١، مؤسسة المحبين ، قم – ايران ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٠٣ .
١٢- صلاح عبد الرزاق , الاسلاميون والديمقراطية , دراسة في الفكر الاسلامي المعاصر مواقف الاسلاميون المعاصرين من الديمقراطية , ط ١ , مركز العراق للدراسات , ٢٠٠٧ , ص ١٧٧ – ١٧٨ .
١٣ – فيبي مار , عراق ما بعد ٢٠٠٣ , ترجمة مصطفى نعمان احمد ,دار الامل الجديد , دمشق – سوريا , ص ٢٠٦ – ٢٠٨ .
١٤ – خطبة النصر لممثل المرجعية الدينية العليا سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي , كربلاء في ٢٦ ربيع الاول عام ١٤٣٩ هجرية . ٢٠١٧ .
١٥ – علي السيستاني , بيان حول انتخابات ٢٠١٨ , مكتب السيد علي السيستاني , النجف الاشرف , في ١٧ شعبان ١٤٣٩ هجري .
١٦ – لقاء السيد علي السيستاني مع ممثلة الامم المتحدة بلاسخرت في العراق , في ٣٠ جمادي الاول عام ١٤٤٠ , موقع سماحة السيد علي السيستاني ,شبكة الانترنيت .